



المرصد التونسي للإقتصاد  
Observatoire Tunisien de l'Economie

# مذكرة توجيهية | رقم 11

## صندوق النقد الدولي: تبعات تخفيض قيمة الدينار التونسي

المرصد التونسي للإقتصاد

20/03/2020

أفاد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار السابق، السيد علي الكعلي، مؤخراً أن «الوضع في تونس سيتحسن، لأن الحكومة الحالية قررت اتخاذ مجموعة من الإجراءات»، وأن «بعض هذه الإجراءات يصعب اتخاذها» ولكنها ستنتج في النهاية بإحداث «تغيير جذري» في مجال الاقتصاد، دون تقديم أي تفاصيل في هذا الصدد. وقال أيضاً: «سرى ثمار هذه الإجراءات في غضون أسابيع قليلة جداً»<sup>1</sup>. وقد سبق لرئيس الحكومة المقال، السيد هشام المشيشي، أن جدّد الوعود التي قطعها رؤساء الحكومات الذين سبقوه، والمتمثلة في تخفيض الإنفاق على الدعم وخصوصة بعض المنشآت العمومية «غير الحيوية» وإتاحة المزيد من فرص تمويل الشباب. وتمثّل هذه الإجراءات الموعودة جوهر المتطلبات التي اشترطها صندوق النقد الدولي من أجل التفاوض بشأن منح تونس قرضاً يغطّي عجز ميزانيتها المبيّن في قانون المالية لسنة 2021.

تتمحور المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي حول إمكانية عقد اتفاقية ثالثة مع صندوق النقد الدولي منذ الثورة التونسية. سنة 2012، استجاب وزير المالية آنذاك، السيد إلياس الفخفاخ، بشكل إيجابي لشروط صندوق النقد الدولي الخاصة بالمساعدة المالية التي تمّ منحها لإياها لاحقاً في 7 جوان 2013 في شكل اتفاقية احتياطية. في سنة 2016، التمسّت الحكومة آنذاك مساعدة مالية ثانية من صندوق النقد الدولي، وتمّ منحها إياها بتاريخ 20 ماي من نفس السنة في شكل تسهيل ائتماني ممتد. وبلغت قيمة هذا التمويل ما يعادل 2,9 مليار دولار، مقابل التزام تونس بتنفيذ «برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي»، بما في ذلك خطة التكيف الهيكلي. وقد بادرت الحكومة آنذاك بالامتنال للشروط المحففة المطلوبة، بما في ذلك مصادقة البرلمان على قانون استقلالية البنك المركزي وقانون البنوك وقانون الإفلاس في أبريل 2016، باعتبارها الإجراءات الأولية المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي، قبل التفاوض بشأن الاتفاقية. إثر ذلك، واصل صندوق النقد الدولي تقديم الأقساط لتونس مقابل امتثالها لشروط تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك الشروط الرئيسية الثلاثة: إصلاح «مناخ الأعمال» وسياسة أسعار الصرف ودعم المواد الغذائية.

وهكذا، فإن «برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي» الذي قدمته الحكومة آنذاك يذكّرنا ببعض الشروط المطلوبة بموجب اتفاقية عام 2016، التي وضعها صندوق النقد الدولي والتي امتنعت السلطات التونسية عن الامتنال لها، ممّا أدّى إلى تعليق التنفيذ أو تأخره. في ضوء ما تقدّم، نقترح في هذه الورقة التوجيهية، إجراء تقييم لأحد هذه الإصلاحات التي تمّ الشروع في تنفيذها منذ عام 2016، وهو تخفيض قيمة الدينار التونسي، والذي أثر إلى حدّ كبير على احتياطات النقد الأجنبي والعجز التجاري وخدمة الدين والتضخم، وكذلك المنشآت العمومية.

## د. إيمان اللواتي

باحثة — منسقة عمل ميداني

imen.louati@economie-tunisie.org

## شفيق بن روين

رئيس قسم الإحصاء والبحث الكمي

chafik.benrouine@economie-tunisie.org

<sup>1</sup> Bloomberg – Tunisia says it's now or never for painful economic overhaul – 04/02/2021

## II. الضغوطات المسلّطة على السلطات التونسية:

نشر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في نهاية شهر فيفري 2021 نتائج مشاورات البند الرابع مع تونس وتقرير تأثير الوباء في البلاد وتقييم الاستجابة الذي قدمته الحكومة التونسية<sup>2</sup>. وقد جاء في هذا التقرير أنه وفقاً للتقديرات، فقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 8,2% في سنة 2020، مسجلاً بذلك أكبر انكماش اقتصادي له منذ استقلال البلاد<sup>3</sup>. بالإضافة إلى ذلك، فقد استرعى صندوق النقد الدولي الانتباه إلى عجز الميزانية والدين العام اللذين تفاهما في سنة 2020، من خلال تحديد «العوامل المسؤولة» المتمثلة أساساً في تكاليف أجور القطاع العام، بما في ذلك التعيينات الأخيرة في قطاع الصحة للتعامل مع جائحة كورونا ودعم مجال الطاقة. كما أشار المدراء إلى أن «دعم الدين العام في تونس سيصبح مستحيلاً ما لم يتم اعتماد برنامج إصلاح متين وموثوق ومدعوم على نطاق واسع». ومن المتوقع أن يستهدف هذا البرنامج بشكل أساسي إعادة هيكلة المنشآت العمومية بهدف تخفيض تكاليف الأجور، مع مزيد دعم القطاع الخاص لزيادة معدل النمو وضمان مزيد تنوّع الأنشطة الاقتصادية من حيث الوظائف<sup>4</sup>.

وهكذا، فإن رسالة صندوق النقد الدولي واضحة: «ينبغي على تونس أن تنفّذ الإصلاحات المتوقعة منها، بدءاً بالمنشآت العمومية والدعم». كما تبنت مجموعة البنك الدولي الموقف ذاته، فقال فريد بلحاج، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن البنك «لن يمنح قرضاً لتونس ما لم تقم بتنفيذ الإصلاحات آنفة الذكر»<sup>5</sup>.

<sup>2</sup> IMF Country Report No. 21/44 - 9781513570600/1934-7685

<sup>3</sup> Fonds Monétaire International - Communiqué de presse n° 21/52

<sup>4</sup> نفس المرجع

<sup>5</sup> Mosaïque Fm – invité Ferid Belhaj – 19/03/2021



وفي ضوء تبني كلا المؤسساتين لذات الموقف، قامت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني بتقليص مساحة المناورة لدى الحكومة، من خلال تخفيض تصنيف تونس من B2 إلى B3 والمحافظة على نظرة مستقبلية «سلبية» لهذا التصنيف، وبالتالي الضغط على فرص الحصول على قروض بأسعار فائدة مناسبة، في حين أن وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار قد اعتمدت في قانون المالية لسنة 2021 جمع تمويلات بما يعادل 6,5 مليار دينار في أسواق المؤسسات المالية الدولية<sup>6</sup>. بالإضافة إلى ذلك، فإن مراجعة النظرة السلبية وتغيير التصنيف يعتمدان على إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، ومن دونها، سيكون من الصعب على تونس تعبئة الأموال من الأسواق المالية الدولية. وفقاً لوكالة «موديز»، فإن تخفيض التصنيف مرتبط بعدم قدرة المؤسسات على التنبؤ والافتقار إلى الإجراءات الحكومية، خاصة في ظل هيمنة القطاع العام<sup>7</sup>.

في أعقاب هذه الضغوطات المتتالية، أكد وزير المالية السابق، السيد علي الكعلي، على ضرورة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي في بداية شهر مارس من هذه السنة، بإعلانه أن «الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي سيساعد على زيادة مصداقية تونس في الأسواق المالية، حتى لو لم يكن هذا القرض كفيلاً بتغطية جميع الاحتياجات»<sup>8</sup>. في ظل المواءمة والتنسيق القائم بين الجهات المانحة على مستوى الإجراءات، فإن التخلي عن جهة مانحة رئيسية، مثل صندوق النقد الدولي أو مجموعة البنك الدولي، قد يترتب عنه انقطاع التمويلات المقدمة من الجهات المانحة متعددة الأطراف الأخرى<sup>9</sup>.

وعليه، أكد وزير المالية السابق في تصريحاته أن «الحكومة قد أقدمت على وضع برنامج إصلاح دون انتظار مقترحات صندوق النقد الدولي». وفي الوقت نفسه، سارع رئيس الحكومة السابق بتوقيع اتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل ومع الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري لتنفيذ إصلاحات استراتيجية من أجل «النهوض بالاقتصاد التونسي» و «تحقيق توافق في الآراء حول المجالات الرئيسية التي تحظى بالأولوية في برنامج الإصلاح، والتي ستكون بمثابة حجة لإقناع الشركاء الأجانب والمناحين الدوليين بحشد الأموال لبلادنا»<sup>10</sup>، وبالتالي الاستجابة للشرط الأول لصندوق النقد الدولي المذكور في تقرير مشاورات سنة 2021 مع تونس<sup>12</sup>، بموجب البند الرابع حول ضرورة إقامة «حوار وطني حول الإصلاحات» من أجل تيسير عملية تنفيذ الإصلاحات المطلوبة دون مواجهة أي عوائق من قبل المجتمع المدني.

علاوة على ذلك، يبدو أن إعادة هيكلة المنشآت العمومية تعني إمكانية خصوصتها. ووفقاً لتصريحات نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، السيد فريد بلحاج<sup>13</sup>، «ينبغي أن تكون الشركات العمومية قادرة على المنافسة، وإلا فسيتعين بيعها على أمل أن يشتريها القطاع الخاص». وبالتالي، فإن خطة الإنقاذ تهدف إلى تقليل ثقل القطاع العام من خلال خصخصة بعض المنشآت العمومية، وهو أحد الشروط التقليدية لصندوق النقد الدولي.

بدأت خصخصة المنشآت العمومية في تونس في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ولا سيما مع دخول مخطط الإصلاح الهيكلي الأول حيز التنفيذ سنة 1986 في إطار الاتفاقية الاحتياطية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في العام نفسه. وهكذا، فقد مثلت الخصخصة في تونس، شأنها في ذلك شأن بقية دول الجنوب العالمي، إحدى الركائز الأساسية لبرامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وتمّ تقديمها كحلّ نهائي لتعديل الاختلالات الاقتصادية والمالية. وقد شهدت عملية الخصخصة في تونس تسارعاً في وتيرتها خلال التسعينيات، خاصة بعد إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، بسرعة تعادل خصخصة 15 شركة سنوياً<sup>14</sup>. بين سنتي 1987 و2010، تمت خصخصة 250 مؤسسة عمومية<sup>15</sup>. وفي سنة 2016، وعدت الحكومة آنذاك صندوق النقد الدولي بمواصلة برنامج إعادة هيكلة المنشآت العمومية<sup>16</sup> فيما يتعلق بالشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير وديوان الحبوب وشركة الخطوط التونسية والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

وهكذا، فإن ما يسمى ببرنامج «إعادة هيكلة المنشآت العمومية» في حقيقة الأمر لا يعدو كونه مرحلة من مراحل عملية بدأت في تسعينيات القرن الماضي بهدف تقليص دور الدولة.

<sup>6</sup> تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021

<sup>7</sup> Moody's Investors service – Rating Action: Moody's downgrades Tunisia's ratings to B3, maintains negative outlook – 23/02/2021

<sup>8</sup> Express Fm - Intervention du ministre des Finances et de l'Investissement - 01/03/2021

<sup>9</sup> شندول، ج. (2015) شراكة دوفيل، في أصل السياسات الاقتصادية في تونس. المرصد التونسي للاقتصاد.

<sup>10</sup> Signature d'un accord entre le gouvernement et l'UGTT pour engager les réformes nécessaires : les cinq batailles de Mechichi et Taboubi – La Presse – 01/04/2021

<sup>11</sup> Accord Gouvernement-UTICA : création de huit commissions de réflexion conjointes – Espace Manager 07/04/2021

<sup>12</sup> IMF Country Report No. 21/44 - 9781513570600/1934-7685

<sup>13</sup> Mosaïque Fm – invité Ferid Belhaj – 19/03/2021

<sup>14</sup> المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية - تقرير حول الخصخصة وتنمية القطاع الخاص - 2010

<sup>15</sup> مصطفى الجولي - المنشآت العمومية: التدمير الممنهج و مغالطات خطاب الخصخصة - الدرب - نوفمبر 2020

<sup>16</sup> خطاب نوايا من محافظ البنك المركزي ووزير المالية إلى مدير صندوق النقد الدولي في 2 ماي 2016

### III. العالم يتغير، ولكن الإصلاحات التي اشتراطها صندوق النقد الدولي ثابتة

منذ بداية جائحة كورونا، شهد العالم أزمة اجتماعية واقتصادية حادة وغير مسبوقة. وتواصل العديد من الدول، على غرار تونس، كفاحها للتغلب على الكوارث والخسائر البشرية والانتكاس الاقتصادي الناجم عن هذا الوباء. كما تعمل الدول في جميع أنحاء العالم على وضع خطط إنقاذ وتدابير استثنائية لدعم القطاعات الاقتصادية وزيادة الإنفاق في القطاعات الاجتماعية والحد من مدى تأثير اقتصاداتها بموجات الوباء المتتالية والقيود المفروضة على السكان. وبالإضافة إلى الأزمة الصحية والاقتصادية، تعاني تونس من اضطرابات سياسية غير مسبوقة تساهم في تفاقم الأزمة الحالية التي تمرّ بها البلاد.

في هذا السياق، لوحظ حدوث تغيير في خطاب المؤسسات المالية الدولية، وبالتحديد صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في أعقاب الثورة التونسية المندلعة في 2011، وكذلك في أعقاب جائحة كورونا. فقد أوصى كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي الدول بالحصول على القروض بشكل مكثف أثناء الوباء للاستجابة للأزمة الصحية وزيادة الإنفاق العام اللازم للحد من وطأة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية<sup>17</sup>. وفي المقابل، فإن المقاربة المتبعة والشروط المطلوبة للحصول على القروض ظلت ثابتة. وتم التأكيد على ثبات هذه الشروط وخطة التنظيم الهيكلي خلال المؤتمر الصحفي المنعقد في 19 جانفي 2021 الذي سلط الضوء على أولويات صندوق النقد الدولي لسنة 2021، والذي أشار خلاله صندوق النقد الدولي بكل وضوح إلى أن تمويل الدول في حالات الطوارئ لم يعد من بين أولوياته، وأن دعمه لها سيكون على الصعيد السياسي لتمكينها من إحداث نقلة اقتصادية، بما في ذلك برامج التكيف الاقتصادي<sup>18</sup>.

وهكذا، فإن تاريخ تونس يعيد نفسه: صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي يقومان بالتنسيق والعمل معاً مرة أخرى من أجل إزالة القيود المفروضة على الاقتصاد التونسي وتحريره منذ سنة 1986، في ظل تعاقب حكومات هشة على السلطة دون امتلاك أي رؤية واقعية لإنقاذ البلاد<sup>19</sup>. لقد لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي في مرحلتين رئيسيتين في تاريخها، فحصلت على قرض أول أفضى إلى وضع برنامج للتنظيم الهيكلي من 1986 إلى 1992، وقرض ثان تمخّص عنه برنامج غطى الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020. وقد تزامنت هاتان المرحلتان مع تمويل البنك الدولي لمجموعة من البرامج الهادفة لوضع أسس إعادة الهيكلة التشريعية والتنظيمية والاقتصادية، مما أدى إلى اتخاذ مجموعة من تدابير التقشف للنهوض بالوضع الاقتصادي، وذلك على حساب رفاه التونسيين<sup>20</sup>. وفي حين زعم صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي على تعامله مع الدولة التونسية باعتبارها استثناء، فقد اضطرت تونس لاتخاذ إجراءات التقشف المفروضة عليها في إطار شروط دكتاتورية أجبرتها على مزيد تحرير تجارتها والحد من عجز القطاع العام وتخفيض الدعم واستقطاب الاستثمار الأجنبي وتحرير الأسعار بشكل عام، ورفع أسعار الفائدة والحد من القيود المفروضة على الواردات وتخفيض قيمة الدينار التونسي إلى حد كبير<sup>21</sup>.

وهكذا، فإن القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية وشروطها تنتزل ضمن إطار مبدأ الاستمرارية وتهدف إلى مزيد ترسيخ إعادة الهيكلة النيوليبرالية للاقتصاد التونسي الداعية إلى تخفيض تكاليف الأجور وإلغاء الدعم وخصوصة المنشآت العمومية وإعطاء الأولوية للاستثمارات، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقليل دور الدولة التنظيمي والحد من الإنفاق، وكذلك الحفاظ على تحرير حساب رأس المال ومرونة سعر الصرف<sup>22</sup>.

<sup>17</sup> Communiqué de Presse – Assemblées annuelles de la Banque mondiale et du FMI 2020 : Communiqué du Comité du développement – 16 octobre 2020

<sup>18</sup> Joint Press Conference by IMF Managing Director Kristalina Georgieva and IMFC Chair Magdalena Andersson

<sup>19</sup> شندول، ج. (2017) تونس وصندوق النقد الدولي، المظالم الانتقالية، الموجز السياسي رقم 3. المرصد التونسي للاقتصاد.

<sup>20</sup> أليز، ف. تأثير المؤسسات المالية الدولية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الهامش الدائم: المؤسسات المالية الدولية والإصرار على التبعية الاقتصادية لتونس. فريدريش إيرت شتيفتونغ.

<sup>21</sup> أليز، ف. تأثير المؤسسات المالية الدولية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الهامش الدائم: المؤسسات المالية الدولية والإصرار على التبعية الاقتصادية لتونس. فريدريش إيرت شتيفتونغ.

<sup>22</sup> IMF Country Report No. 21/44 - 9781513570600/1934-7685

### IV. التركيز على أحد الشروط الرئيسية لصندوق النقد الدولي: تخفيض قيمة الدينار

يوصي صندوق النقد الدولي باتباع نظام مرونة سعر الصرف. وقد فرض على تونس تغيير نظام سعر الصرف كتدبير هيكلي في خطاب النوايا الأول الصادر في ماي 2013، مع التخلي عن تثبيت سعر الصرف عبر سلة من العملات الأجنبية مقابل سعر صرف أكثر مرونة<sup>23</sup>. في مرحلة ما، كان البنك المركزي التونسي يظلم «بمهمة عامة تتمثل في الحفاظ على قيمة العملة وضمان استقرارها»<sup>24</sup>، وذلك عبر اختيار نظام سعر الصرف الخاضع للرقابة آنذاك من أجل تعديل قيمة الدينار مقارنة باليورو والدولار بشكل أساسي، مما منح البنك المركزي التونسي سلطة تقديرية قوية للغاية لتحقيق استقرار الدينار التونسي قدر الإمكان. ولكن هذا الدور قد تغير منذ سنة 2016. ففي أعقاب متطلبات صندوق النقد الدولي، وفي إطار الشروط السابقة للاتفاقية بموجب مرفق الصندوق الموسع لسنة 2016، اضطر البنك المركزي التونسي إلى التخلي عن سياسة سعر الصرف

<sup>23</sup> بن روين، س. (2016) استقلال البنك المركزي التونسي: القضايا والآثار على النظام المالي التونسي. المرصد التونسي للاقتصاد. ورقة العمل رقم 1.

<sup>24</sup> الفصل 33 من القانون عدد 119 لسنة 1988

الخاضعة للرقابة والتخلي عن سيطرته على سعر صرف الدينار لصالح قوى السوق، وذلك لتحرير تدفقات رؤوس الأموال، وبشكل خاص تدفقات رأس المال الخارجة قصيرة الأجل<sup>25</sup>. وقد انخفض سعر الصرف بين الدينار التونسي والدولار بمجرد التصويت على قانون استقلال البنك المركزي التونسي في أفريل 2016<sup>26</sup>. وطيلة عمليات المراجعة المنفذة في إطار القرض المقدم لتونس سنة 2016، واصل صندوق النقد الدولي فرض أحكامه على تونس بتخفيض قيمة الدينار التونسي مرّة تلو الأخرى<sup>27</sup>، مما ترتّب عنه آثار كبيرة.

في ضوء كل ما تقدّم، سيركز هذا التحليل بشكل خاص على آثار الانخفاض المطول نسبياً لقيمة الدينار التونسي من 2016 إلى 2018 (انظر الرسم البياني 1).



الرسم البياني 1: تطور أسعار صرف الدينار التونسي مقابل اليورو والدولار الأمريكي المصدر: البنك المركزي التونسي

## أ. أثر تخفيض قيمة الدينار على المبادلات الخارجية

### 1. خدمة الدين:

منذ سنة 2016، شهدت تونس زيادة قوية بشكل مستمر في دينها العام. ووفقاً لتصريحات وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، فإن الأسباب الرئيسية الثلاثة لزيادة الدين العام هي عجز الميزانية وارتفاع قيمة الفوائد على الدين وتأثير العملة. لا شك أنه خلال سنتي 2014 و2015، لعب عجز الميزانية دوراً رئيسياً في زيادة الدين العام. ولكن هذا الدور تراجع بشكل كبير في سنة 2018 بعد اعتماد الحكومة لسياسة التقشف. ومع ذلك، لم تتوقف نسبة الفائدة عن الارتفاع، حتى أنها تضاعفت في 2018. وقد كان تأثير سعر الصرف بالغ الأهمية، إذ بلغت كلفتها 9,5 مليار دينار في 2018، أي خمسة أضعاف عجز الميزانية العامة. وفي العام نفسه، تضاعف رصيد الدين العام الخارجي من 29,9 مليار دينار سنة 2015 إلى 60,2 مليار دينار سنة 2018<sup>28</sup>.

السنة	2018	2017	2016	2015	2014	2013
أثر تطوّر سعر الصرف على الدين العام المستحق (بالمليون دينار)	9465,2	5345,0	3936,2	855,0	994,8	883,8

الجدول 1: أثر تطوّر سعر الصرف على خدمة الدين بالمليون دينار<sup>29</sup>

ومن هنا، فإن أهم سبب لارتفاع نسبة الدين هو تراجع قيمة الدينار مقارنة بالعملة الرئيسية المكونة لمحفظه الديون الخارجية، وهي اليورو والدولار، ممّا أدّى إلى زيادة الديون المستحقة خلال السنوات الثلاث الماضية (من 2016 إلى 2018) بما قيمته 18.697,9 مليون دينار، بينما لم تتجاوز قيمة الزيادة 2.734 مليون دينار خلال السنوات الثلاث السابقة، بما معناه من 2013 إلى 2015 (انظر الجدول 1)<sup>30</sup>. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الدين لتصل إلى 77,08% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية

<sup>25</sup> طلب تمديد الاتفاق بموجب مرفق الصندوق الموسع - البيان الصحفي، تقرير إدارات صندوق النقد الدولي، ملحق إدارات صندوق النقد الدولي، وبيان المسؤول الممثل لتونس. تقرير صندوق النقد الدولي رقم 16/138، ص 15.

<sup>26</sup> بن روين، س. (2016) استقلال البنك المركزي التونسي: القضايا والآثار على النظام المالي التونسي. ورقة العمل رقم 1. المرصد التونسي للاقتصاد.

<sup>27</sup> شندول، ج. (2017) تونس وصندوق النقد الدولي، المظالم الانتقالية. الموجز السياسي رقم 3. المرصد التونسي للاقتصاد.

<sup>28</sup> بن روين، س. (9102) تخفيض قيمة الدينار يفجر الدين العام. تحليل البيانات رقم 22. المرصد التونسي للاقتصاد

<sup>29</sup> الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي - كتيب الدين العام بتونس - ديسمبر 2020

<sup>30</sup> تقرير حول الدين العام (2020) - وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار

سنة 2018، مقابل 46,56% في نهاية سنة 2013، مسجلة بذلك زيادة إجمالية تجاوزت 30,5% من الناتج المحلي الإجمالي، 18,84% منها ناجمة عن «تأثير سعر الصرف» التي تم رصدها خلال السنوات الثلاث الماضية.<sup>31</sup>

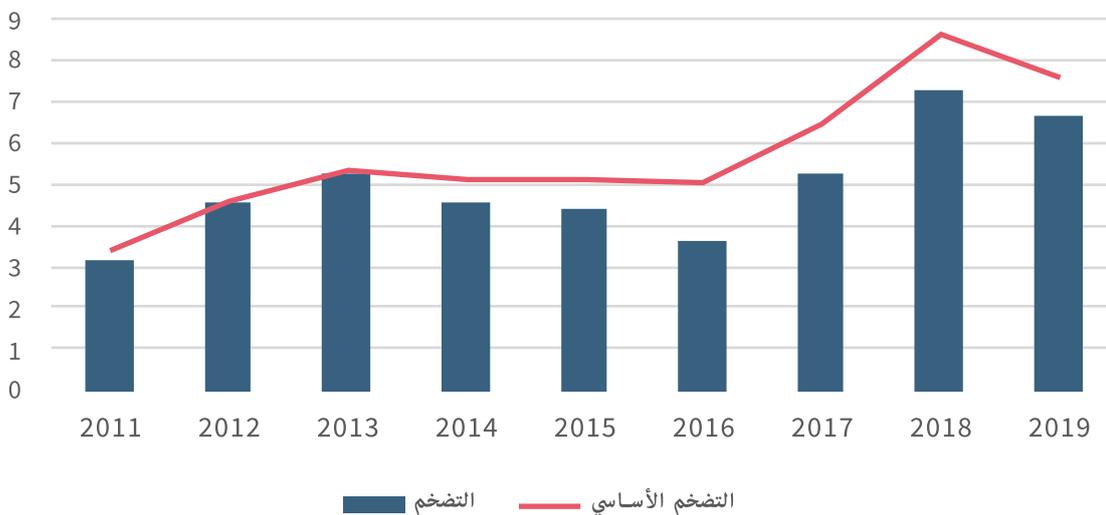
## 2. التضخم

أثر تخفيض قيمة الدينار أيضا تأثيرا كبيرا على معدل التضخم منذ أفريل 2016. وقد ارتفعت نسبة التضخم في تونس بشكل رئيسي مع تحرير الدينار في أفريل 2016، ثم تسارع نسقها خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار في مارس 2017. كان معامل الترابط بين التضخم وسعر صرف الدينار / اليورو بين جانفي 2013 ومارس 2016 منخفضا (0,25)، ولكنه أصبح قويا للغاية بين أفريل 2016 وماي 2018 (-0,91).<sup>32</sup>

<sup>32</sup> بن روين، س. (2018) التضخم وأسعار الفائدة: فشل صندوق النقد الدولي. تحليل البيانات رقم 18. المرصد التونسي للاقتصاد.

وهكذا فإن تحرير الدينار وانخفاض قيمته هما السبب وراء التضخم الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار السلع المستوردة. الحقيقة أن التضخم سجل أعلى نسبة له بعد أن أجبر صندوق النقد الدولي البنك المركزي التونسي على تركيز جهوده على مكافحة التضخم، خاصة بعد أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق في سنة 2018 بنسبة 7,3%<sup>33</sup> (انظر الرسم البياني 2). حسب رأي صندوق النقد الدولي، ينبغي أن ينصبّ اهتمام السياسة النقدية في المقام الأول على التضخم، من خلال استهداف أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف. لقد أدى تحرير الدينار، ثم انخفاض قيمته في مرحلة لاحقة، إلى تسريع نسق التضخم بين سنتي 2016 و2018، من خلال زيادة أسعار السلع المستوردة.

التغير السنوي في معدل التضخم العام ومكوناته الأساسية



الرسم البياني 2: التغير السنوي في معدل التضخم العام ومكوناته الأساسية

المصدر: البنك المركزي التونسي

## 3. العجز التجاري

وفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، فإن تخفيض قيمة الدينار يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمصدرين، وبالتالي زيادة الصادرات ورفع أسعار الواردات وتقليص حجمها، مما يفضي إلى الحد من العجز التجاري على المدى المتوسط. ووفقا للبنك المركزي التونسي، فإن تطور المبادلات التجارية بسبب انخفاض قيمة الدينار (مخاطر أسعار الصرف) قد أثر سلبا على العجز التجاري بنحو 1,1 مليار دينار في سنة 2016 و1,8 مليار دينار في سنة 2017 فحسب، مع تسجيل تحسّن سنة 2018 بقيمة 163,1 مليون دينار نتيجة الانخفاض الملحوظ في الواردات. وهذا يعني أن الأثر السلبي لزيادة قيمة الواردات بسبب انخفاض الدينار يفوق الأثر الإيجابي لزيادة قيمة الصادرات الناتجة عن هذا الانخفاض.

وهكذا، تعيش تونس منذ أفريل 2016 في حلقة مفرغة: فكّلما واصل الدينار انخفاضه، اتسع نطاق العجز التجاري، ونتيجة لذلك، يواصل صندوق النقد الدولي مطالبته بتخفيض قيمة الدينار، مما يؤدي مجددا إلى مزيد اتساع نطاق العجز التجاري<sup>34</sup>، وهكذا دواليك.

<sup>34</sup> بن روين، س. (2017) الأثر السلبي لانخفاض الدينار على العجز التجاري. تحليل البيانات رقم 11. المرصد التونسي للاقتصاد.

#### 4. احتياطي العملات الأجنبية

يُنظر إلى احتياطي العملات الأجنبية على أنه شبكة أمان مالي تستخدم لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للاقتصاد من حيث السيولة، ولتوفير ضمان للدائنين والمستثمرين الأجانب بشأن قدرة الدولة على سداد ديونها وضمان التحويلات وتخفيف تقلبات أسعار صرف العملة المحلية<sup>35</sup>. في هذا السياق، يقوم البنك المركزي التونسي بضبط سعر الصرف المرجعي على أساس متوسط سعر الصرف في السوق المشتركة بين البنوك، ويتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما تكون أسعار السوق عرضة لتقلبات كبيرة. وبالتالي، فإن الحفاظ على قيمة الدينار التونسي يلزم البنك المركزي التونسي بصرف العملة الأجنبية لإعادة شرائه، وذلك عبر استخدام احتياطي العملات الأجنبية.

<sup>35</sup> البنك المركزي التونسي (2017) تحديث حول تطور احتياطي العملات الأجنبية

من ناحية أخرى، وكما ذكرنا سابقاً، فقد أدى تحرير الدينار، الذي أثر سلباً على العجز التجاري وتدهور الرصيد العام لموازين المدفوعات اعتباراً من سنة 2016 (-1143 مليون دينار سنة 2016 مقابل +783 مليون دينار سنة 2015)، إلى انخفاض حاد في صافي أصول العملات الأجنبية. من بين المؤشرات الأكثر شيوعاً في تقييم مستوى احتياطي العملات الأجنبية، سنكتفي بذكر مؤشر عدد أيام الاستيراد، وهو يعتمد على المعيار التجاري لتحديد مدى ضعف الحساب الجاري، مع حد أدنى تقريبي موصى به مدته 3 شهور. وهكذا، فقد انخفض صافي أصول العملات الأجنبية إلى 12.935 مليون دينار تونسي، أو ما يعادل 111 يوماً من الاستيراد في سنة 2016، مقابل 14.102 مليون دينار و128 يوماً من الاستيراد في سنة 2015<sup>36</sup> (انظر الرسم البياني 3).

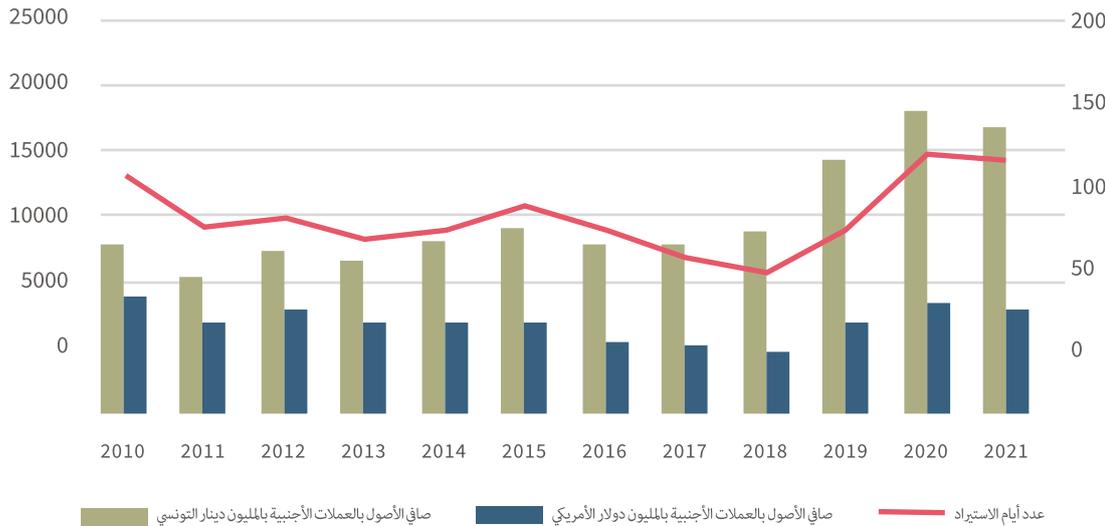
<sup>36</sup> التقرير السنوي (2016) البنك المركزي التونسي

كانت تدفقات العملات الأجنبية الواردة المسجلة خلال سنة 2016، والمتأتية بشكل رئيسي من سحب القروض التجارية، قاصرة بشكل كبير عن تغطية تدفقات العملات الأجنبية الصادرة، وذلك نتيجة لتفاقم عجز الميزان التجاري والعجز عن سداد الديون الخارجية.

وقد ازداد هذا المنحى التنازلي في صافي أصول العملات الأجنبية تدهورا في ظل انخفاض قيمة الدينار سنة 2017، لينخفض من 12.935 مليون دينار تونسي، أو ما يعادل 111 يوماً من الاستيراد في سنة 2016، إلى 93 يوماً من الاستيراد في نهاية سنة 2017 و13.974 مليون دينار تونسي، أو ما يعادل 84 يوماً من الاستيراد، بحلول نهاية سنة 2018.

وهكذا تضاف عناصر جديدة إلى الحلقة المفرغة التي تعيش فيها تونس منذ سنة 2016: كلما انخفضت قيمة الدينار، اتسع نطاق العجز التجاري بسبب هذا الانخفاض، وكلما ازداد العجز التجاري، انخفضت قيمة الدينار وتدهور رصيد المدفوعات أكثر، وكلما حدث ذلك، انخفض احتياطي العملات الأجنبية وطالب صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة الدينار.

تطور صافي أصول العملات الأجنبية



الرسم البياني 3: تطور صافي أصول العملات الأجنبية (بالملليون دينار تونسي والملليون دولار أمريكي)

المصدر: البنك المركزي التونسي

## ب. أثر تخفيض قيمة الدينار على المنشآت العمومية

يوصي رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس، السيد كريس جيرغات، بتقليص قيمة الدعم، وتنفيذ «إصلاحات جذرية في المنشآت العمومية التي عادة ما تكون غير فعّالة ومثقلة بالديون ومتخلّفة عن السداد ومستفيدة من الضمانات والتحويلات المتكررة والمهمة المقدمة من الحكومة». ويضيف أن «هذه الإصلاحات ينبغي أن تكون بمثابة بداية لإعادة تقييم دور هذا القطاع [العام] في الاقتصاد التونسي وضمان مركزية دوره القيادي وتعزيز الحوكمة وتحسين الشفافية المالية. ويعتبر هذا العنصر الأخير ضروريا للسيطرة على عجز الميزانية العامة والتهوض بالقطاع الخاص»<sup>37</sup>. كما «يوصي» البنك المركزي التونسي بتكريس جهوده في المقام الأول لتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر. وقد اعتبر صندوق النقد الدولي، في تقريره الاستشاري مع تونس بموجب البند الرابع<sup>38</sup>، أن الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب هي منشآت عمومية تتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

من أجل إقناع صندوق النقد الدولي بإطلاق هذا المشروع الإصلاحي، بادرت الحكومة بالتعاون مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك من خلال تشكيل لجنة مشتركة تهدف إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة في المنشآت العمومية وفقا لكل حالة. وستبدأ هذه اللجنة عملها مع سبع شركات، وهي شركة الخطوط التونسية وشركة الفولاذ والشركة التونسية للشحن والتزيف وديوان الأراضي الدولية والصيدلية المركزية والشركة التونسية للصناعات الصيدلية والشركة التونسية للكهرباء والغاز.<sup>39</sup> يبدو أن النقطة التي غفل رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس عن ذكرها هي أن تحوّل المنشآت العمومية إلى مؤسسات «مثقلة بالديون وغير فعّالة» يعزى بشكل أساسي إلى سياسات التقشف والتوصيات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على تونس، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيض قيمة الدينار التونسي.

### 1. الصيدلية المركزية التونسية

تلعب الصيدلية المركزية التونسية دوراً حاسماً في استيراد المنتجات الصيدلانية وتسويقها. كما تلعب دوراً أيضاً في تحديد أسعار الاستيراد وطلبات العروض الصيدلانية للصيدليات والمستشفيات والأدوية البيطرية. كما تعمل كمركز شراء وتخزين مركزي للأدوية المستوردة وكوسيط مع المستشفيات العمومية ومصنّعات الأدوية على الصعيد المحلي. وبالتالي، فإن الصيدلية المركزية التونسية هي المستورد الوحيد للأدوية في تونس، وعلى نطاق أوسع، فهي المنظم الرئيسي لنظام توريد الأدوية في البلاد. وقد اكتسبت هذه المؤسسة المعرفة بسوق الأدوية العالمي والتفاوض على العقود، وبالتالي شكّلت رصيماً قيماً بالنسبة للنظام الصيدلاني التونسي ككل، ووفّرت قدرة تفاوضية فعّلية.

لقد أصبحت المشاكل المتعلقة بتوفير الأدوية أكثر حدّة في السنوات الأخيرة. وتعتبر الصيدلية المركزية التونسية المسؤول عن هذه المشاكل بسبب دورها كمستورد حصري ومزود مركزي للهيكل الصحية العمومية وشبه العمومية ومسؤوليتها في إدارة المخزون الاحتياطي في البلاد. وبشكل أكثر تحديداً، فإن نظام تعويض أسعار الأدوية الذي تعتمده الصيدلية المركزية التونسية هو محط للانتقادات على نطاق واسع، مما تسبب لها في خسائر بقيمة 210 مليون دينار خلال السنة المالية 2018، خاصة في ظلّ عدم تمتعها بأيّ دعم مالي. وبالفعل، يرتبط ارتفاع قيمة التعويض ارتباطاً وثيقاً بانخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو. نظراً لأنّ 80% من مشتريات الصيدلية المركزية يتم تقييمها باليورو، فإن العائدات التنفيذية للصيدلية المركزية تزداد تدهوراً من سنة إلى أخرى بالتزامن مع تدهور الدينار. كما يتم تقييم معظم حسابات المزوّدين باليورو، وقد تجاوز حجمها 1,1 مليار دينار في سنة 2017، أي ما يعادل +75% مقارنة بسنة 2015. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التمديدات المفروضة على المزوّدين، التي أدّت بدورها إلى زيادة هذه الديون في ظل تواصل انخفاض قيمة الدينار.<sup>40</sup>

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقانون المالية لسنة 2021،<sup>41</sup> تسبب تخفيض قيمة الدينار في خسارة بنسبة 62% في صافي أرباح سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، لتتخفّض من 144,8 مليون دينار سنة 2017 إلى 234,6 مليون دينار. ويُعزى هذا التدهور بشكل أساسي إلى تسجيل زيادة بنسبة 30,3% في صافي الأعباء المالية الناتجة عن استمرار انخفاض سعر صرف الدينار مقابل بقية العملات، ولا سيما اليورو والدولار (78% من المدفوعات للمزوّدين الأجانب) بنسبة 16% و21% على التوالي، مما نتج عنه خسارة كبيرة في أسعار الصرف بلغت 211,7 مليون دينار في 2018 مقابل 162,5 مليون دينار في 2017.<sup>42</sup>

وهكذا، فإن المعلومات التي تداولتها وسائل الإعلام في عام 2018 لتنبية الرأي العام بشأن النقص الحادّ في إمدادات الأدوية واثام الصيدلية المركزية التونسية بـ«الافتقار إلى الفعالية» كانت نتيجة عدّة عوامل من بينها الانخفاض الحادّ في قيمة الدينار،

<sup>37</sup> Soutenir les populations vulnérables et relancer l'économie - L'Économiste Maghrébin - 07/04/2021

<sup>38</sup> IMF Country Report No. 21/44 - 9781513570600/1934-7685

<sup>39</sup> Signature d'un accord entre le gouvernement et l'UGTT pour engager les réformes nécessaires : les cinq batailles de Mechichi et Taboubi - La Presse - 01/04/2021

<sup>40</sup> وكالة التقييم الوطنية "بي ب آر (2019) الأدوية في تونس - من التوريد إلى التوزيع: الخوض في غمار ثغرات واختلالات النظام، التحليل القطاعي

<sup>41</sup> التقرير حول المنشآت العمومية - مشروع قانون المالية 2021 - ملحق 09 - تحليل للوضع الماليّة لعينة مكونة من 33 منشأة عمومية للفترة 2017 - 2019 - صفحة 95

<sup>42</sup> التقرير حول المنشآت العمومية - مشروع قانون المالية 2021 - ملحق 09 - تحليل للوضع الماليّة لعينة مكونة من 33 منشأة عمومية للفترة 2017 - 2019 - صفحة 95

الذي وعلى الرغم من عدم ارتباطه بنطاق الصيدلية، فقد كان له تأثير قوي على قدرتها على تأمين إمداد الأراضي التونسية بالأدوية.

## 2. الشركة التونسية للكهرباء والغاز

شركة الكهرباء والغاز التونسية مستهدفة هي الأخرى من قبل لجنة إصلاح المنشآت العمومية وكذلك لجنة تقييم نظام الدعم، باعتبارها معنية بدعم منتجات الطاقة. تم تقديم هذا التعويض في سنة 2004 وشمل ثلاث منشآت عمومية، وهي الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية لصناعات التكرير، وذلك لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في التصدي لارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي، خاصة بعد تغيّر دور تونس سنة 2000 من بلد منتج للنفط والغاز الطبيعي إلى بلد مستورد، ولدعم الشركات التونسية المعرضة للمنافسة الدولية.

يأتي دعم الكهرباء، الذي يحظى بأكثر من نصف قيمة الدعم المقدم لمنتجات الطاقة،<sup>43</sup> بشكل غير مباشر من خلال إمداد الشركة التونسية للكهرباء والغاز بسعر ثابت مُدار أقل من السعر الدولي، من أجل الحد من تأثير سعر الصرف وتقلب الأسعار الدولية على المستوى الوطني،<sup>44</sup> ومن أجل مساعدتها على النجاح في أداء مهمتها المتمثلة في إنتاج الكهرباء والغاز الطبيعي وتوزيعهما على التراب التونسي. في غضون 40 سنة تقريبا، نجحت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في زيادة معدل إمداد المناطق الحضرية والريفية بالكهرباء من 20% و6% إلى ما يقارب 100% و99% على التوالي.

وفقا لقانون المالية لسنة 2020،<sup>45</sup> سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وهي أول شركة تونسية من حيث رقم الأعمال، خسائر ناجمة عن أسعار الصرف والفوائد البنكية تقدر بـ 1500 مليون دينار، بسبب تطور سعر صرف الدولار واليورو مقابل الدينار التونسي.

وقد أسفرت البيانات المالية لسنة 2017 عن نتيجة سلبية قدرت بـ 1.193,7 مليون دينار، مقابل نتيجة سلبية قدرت بـ 354,4 مليون دينار سنة 2016. ويعود هذا التدهور إلى ارتفاع سعر الصرف مقابل اليورو والدولار في نفس الفترة، وهو ما أدى إلى تسجيل صافي أعباء مالية يقدر بـ 1.039,9 مليون دينار في سنة 2017، مقابل 635,4 مليون دينار في سنة 2016. ويؤكد هذا التقرير أن الخسائر المحاسبية للشركة التونسية للكهرباء والغاز لسنة 2017 ناتجة بشكل رئيسي عن الأعباء المالية (الفوائد وخسائر أسعار الصرف) للقروض البنكية بالعملة الأجنبية التي حصلت عليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتعهدت بها لتمويل مشترياتها واستثماراتها.<sup>46</sup>

كما ورد في هذا التقرير نفسه أن سنة 2018 شهدت نتيجة سلبية بلغت 2.093,5 مليون دينار بسبب ارتفاع سعر برمبل النفط مقارنة بسنة 2017، وكذلك بسبب انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال سنة 2018، مما ترتب عنه تسجيل صافي أعباء مالية قدرها 1.543,1 مليون دينار في سنة 2018، مقابل 1.039,9 مليون دينار في سنة 2017، وبالتالي ارتفاع سعر الشراء والإنتاج للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وهكذا، مرة أخرى، فإن انخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو والدولار منذ أفريل 2016 هو العامل الرئيسي المتسبب في «المدىونية المفرطة» لهذه المنشأة العمومية.

## 3. ديوان الحبوب

في ضوء استثناء لجنة إصلاح المنشآت العمومية لديوان الحبوب واستهدافه من قبل لجنة تقييم نظام الدعم، تلعب هذه المنشأة دوراً محورياً في التزويد الدائم والمستمر للبلاد بالقمح الصلب والقمح اللين والشعير لتغطية جميع احتياجات الاستهلاك البشري والحيواني وضمان وجود مخزون احتياطي في الدولة يغطي فترة شهرين على الأقل من كل صنف من الحبوب.

تسبب انخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو والدولار في زيادة الأعباء المالية لديوان الحبوب، من 68,3 مليون دينار سنة 2016 إلى 86 مليون دينار سنة 2017 و100 مليون دينار سنة 2018.<sup>47</sup> كما ارتفعت قيمة شراء الحبوب المستوردة خلال نفس الفترة بنسبة 2,8% من 1174,6 مليون دينار سنة 2016 إلى 1208,2 مليون دينار سنة 2017 و1467 مليون دينار سنة 2018، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 21,4% مقارنة بسنة 2017. وتعزى هذه الزيادات إلى ارتفاع الأسعار في السوق الدولية وأسعار الاستيراد بالدينار.<sup>48</sup>

أما بالنسبة للنتائج التنفيذية، فقد سجل ديوان الحبوب تدهوراً بنسبة 18,6% بين سنتي 2018 و2019، بسبب ارتفاع سعر

<sup>43</sup> بن راجح، أ. (2017) ما هي استراتيجية إصلاح دعم الطاقة في تونس؟ - منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية رقم 19

<sup>44</sup> شيلي، ف. السياسة الطاقية في تونس - ملاحظات وتحليلات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية رقم 55

<sup>45</sup> التقرير حول المنشآت العمومية - مشروع قانون المالية 2020 - ملحق 09

<sup>46</sup> التقرير حول المنشآت العمومية - مشروع قانون المالية 2020 - ملحق 09 - صفحة 61

<sup>47</sup> التقرير حول المنشآت العمومية - مشروع قانون المالية 2020 - ملحق 09 - صفحة 9

<sup>48</sup> التقرير حول المنشآت العمومية - مشروع قانون المالية 2020 - ملحق 09 - صفحة 70

الاستيراد بالدينار وارتفاع الأسعار في السوق العالمية وزيادة أسعار إنتاج الحبوب بداية من شهر جوان 2019.<sup>49</sup> بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت قيمة تعويضات مبيعات الحبوب بنسبة 8,1% بين سنتي 2016 و2017، لتبلغ 978 مليون دينار سنة 2017، مقابل 904,7 مليون دينار في 2016 و1326 مليون دينار في 2018، أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 35,6% مقارنة بسنة 2017.

السبب في هذا الارتفاع ليس زيادة قيمة التعويض ولا توسع نطاق استهداف التعويض، بل انخفاض قيمة العملة، مما أدى إلى زيادة تكلفة الحبوب المحلية والمستوردة.<sup>50</sup>

وختاما، فقد كان لتخفيض قيمة الدينار، وهو إجراء فرضه صندوق النقد الدولي على تونس، تأثير بالغ، كي لا نقول فادح، على المبادلات الخارجية لتونس. كما لعب دورا كبيرا في تدهور الوضع المالي للمنشآت العمومية الرئيسية التي يفرض عليها صندوق النقد الدولي إصلاحات جذرية، مع إمكانية خصوصتها، ويمارس ضغوطاً كبيرة على الحكومة الحكومة آنذاك مقابل دعم ميزانيتها، مع العلم أن قيمة الدعم المقدم ما تزال بعيدة كل البعد عن تغطية الخسائر المسجلة، كما هو موضح في الجدول أدناه. وبالفعل، فإن تكاليف إجراء تخفيض قيمة الدينار، الذي روج له صندوق النقد الدولي، تتجاوز بشكل كبير المدفوعات السنوية الإجمالية خلال نفس الفترة.

إجمالاً، فإن المبلغ الذي منحه صندوق النقد الدولي لتونس من 2016 إلى 2018 لا يكفي حتى لتغطية تكاليف تنفيذ إصلاح واحد، وهو في دراسة الحالة الخاصة بنا تخفيض قيمة الدينار. تمثل تكلفة تخفيض قيمة الدينار بالنسبة للمنشآت العمومية التي يستهدفها صندوق النقد الدولي ما يعادل إجمالي مدفوعاته السنوية. وأما بالنسبة للتكلفة الجمالية لتخفيض قيمة الدينار على مستوى المبادلات التجارية الخارجية التونسية خلال نفس الفترة، فهي تمثل أكثر من 6 أضعاف إجمالي المدفوعات السنوية لصندوق النقد الدولي. وهكذا، فإن هذه المدفوعات السنوية قاصرة حتى عن تغطية تأثير تطور سعر الصرف على الديون المستحقة المقدرة بـ 18.697,9 مليون دينار بين سنتي 2016 و2018، مقابل مبلغ قدره 3.509,3 مليون دينار منحه صندوق النقد الدولي لتونس خلال نفس الفترة، أي أن قيمة الديون تتجاوز 5 أضعاف المبلغ الممنوح.

في ضوء كل النتائج المعروضة أعلاه، أصبح من الضروري تقدير تأثير الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي على اقتصاد تونس مقابل دعم ميزانيتها، وذلك قبل إبرام أي اتفاقيات أخرى معه.

التكلفة الجمالية مقابل إجمالي مدفوعات صندوق النقد الدولي	التكلفة الجمالية	2018	2017	2016	
0,07	254,3	100	86	68,3	صافي الأعباء المالية الناجمة عن انخفاض قيمة الدينار بالنسبة لديوان الحبوب (بالمليون دينار)
0,92	3218,4	1543,1	1039,9	635,4	صافي الأعباء المالية الناجمة عن انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للشركة التونسية للكهرباء والغاز (بالمليون دينار)
0,11	374,2	211,7	162,5	-	صافي الأعباء المالية الناجمة عن انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للصيدلية المركزية التونسية (بالمليون دينار)
0,87	3061,2	163,1	1798,1	1100	تأثير تقييم سعر الصرف على المبادلات التجارية (بالمليون دينار)
5,33	18697,9	9416,7	5345	3936,2	تأثير تطور سعر الصرف على الديون المستحقة (بالمليون دينار)
1,00	3509,3	2046,6	768	694,7	المدفوعات السنوية الإجمالية لصندوق النقد الدولي (بالمليون دينار)

**الجدول 2:** جدول موجز لتأثير تخفيض قيمة الدينار على المبادلات التجارية والديون والمنشآت العمومية الرئيسية المستهدفة بالإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي بين سنتي 2016 و2018 والمبالغ الممنوحة من الصندوق في إطار دعم الميزانية خلال نفس الفترة.

## 2. تدقيق وتقييم أثر الالتزامات السابقة مع صندوق النقد الدولي قبل إبرام اتفاقيات بشأن أي

### برامج جديدة

منذ ثمانينيات القرن العشرين، يستند كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي إلى خطاب أساسه عدم التشكيك في الشروط الاقتصادية لخطط التنظيم الهيكلي المنفذة في الثمانينيات والتسعينيات، على الرغم من نقاط ضعفها التي تم تحديدها، والتأكيد على أن هذه الإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد كانت لتكون أكثر فعالية في «بيئة مؤسسية وتدبير حوكمة أفضل».<sup>51</sup> وهكذا، فقد شهدنا إضافة شروط جديدة مرتبطة بتنفيذ إصلاحات على مستوى «الحوكمة» و«بناء القدرات» إلى قائمة الشروط الاقتصادية القائمة بطبعها.

<sup>51</sup> شندول، ج. (2015) شراكة دوفيل، في أصل السياسات الاقتصادية في تونس. المرصد التونسي للاقتصاد.

كما سبق وأشرنا إلى ذلك، فقد أفضى «تحسين البيئة المؤسسية والحوكمة» في البلاد التونسية، من خلال التطبيق الصارم لتوصيات صندوق النقد الدولي دون مراعاة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي أصبح لا يطاق.

المؤسسات المالية الدولية غير قادرة على تقديم حلول بديلة واقعية، وهو ما يدفعها إلى التمسك باشتراطات تزيد من تبعية تونس للأسواق الدولية إلى أجل غير مسمى، وذلك عبر فرض شروط تهدف إلى زيادة اندماج تونس في سلاسل التوريد العالمية وجذب المستثمرين الأجانب واستغلال «الميزة النسبية لتونس». ولكن هذه الشروط تؤثر في حقيقة الأمر بشكل مباشر على نماذج التنمية في البلاد. فهذه التمويلات تمثل أحد الأسباب التي أدت إلى فقدان تونس لمجال المناورة في الخيارات التنموية، وبالتالي فقدان سيادتها على هذه الخيارات الاقتصادية.<sup>52</sup>

<sup>52</sup> شندول، ج. (2015) شراكة دوفيل، في أصل السياسات الاقتصادية في تونس. المرصد التونسي للاقتصاد.

وعليه، سيكون من المنطقي أكثر بالنسبة لتونس أن تقيّم آثار شروط القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي قبل الدخول في أي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي. من الجدير بالذكر أن تدقيق هذه التمويلات كان من أولى المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي تمت المناشدة بها خلال المرحلة الأولى من الثورة في تونس<sup>53</sup>. وهو ما من شأنه تعزيز القدرة التفاوضية للبلاد مع هذه المؤسسات.

<sup>53</sup> بن روين، س. FFWW. ف يحاول صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل العالمية عرقلة المراجعة الديمقراطية لديون تونس. لجنة إلغاء ديون العالم الثالث.

بالإضافة إلى نتائج التدقيق الذي أجراه صندوق النقد الدولي، أدى تخفيض تصنيف تونس من قبل وكالة موديز للتصنيف الائتماني من 2B إلى 3B إلى إضعاف مكانتها في الأسواق المالية الدولية. ما زال التوتر يشوب المفاوضات بين صندوق النقد الدولي وتونس، ولكن بمجرد التوصل إلى اتفاق مبدئي، من المتوقع أن يكون صرف الدفعة الأولى مشروطاً بالتنفيذ الفعّال لبعض «التدابير الأولية»، وقد يكون ذلك ضرورياً حتى قبل التوصل إلى اتفاق مبدئي، كما هو الحال بالنسبة لإصلاح النظام الأساسي للبنك المركزي الذي يمثل أصل تخفيض قيمة الدينار. وبمجرد اتخاذ هذه الإجراءات، سيواصل صندوق النقد الدولي مراقبة الخيارات الاقتصادية للحكومات، عبر الإقدام على صرف المبالغ بشكل فعلي على أساس التقدم المحرز في برنامج الإصلاح وفقاً لعمليات المراجعة المنتظمة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي. وهكذا، فإن التوقيع على الاتفاقية، مع أخذ عناصر البرنامج بعين الاعتبار، يعني تفاقم خطر تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الذي سبق وأن لحقت به أضرار جسيمة بسبب الاتفاقيات السابقة مع صندوق النقد الدولي والآثار الاقتصادية والصحية الناجمة عن أزمة جائحة كورونا.

## المراجع

Aliriza F., (2020) L'impact et l'influence des institutions financières internationales sur le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord. Périphérie perpétuelle : les IFI et la reproduction de la dépendance économique de la Tunisie. Friedrich Ebert Stiftung.

Ben Rabah I., (2017) Quelle stratégie de réforme de la subvention énergétique en Tunisie ? – Tribune de l'ITCEQ n°19

Ben Rouine C., (2013) How the IMF and global finance are trying to block a democratic examination of Tunisia's debt. CATDM.

Ben Rouine C., (2016) L'indépendance de la Banque Centrale Tunisienne : enjeux et impacts sur le système financier tunisien. Observatoire Tunisien de l'Economie. Working paper n°1

Ben Rouine C. (2017) L'impact négatif de la chute du dinar sur le déficit commercial. Datanalysis n°11. Observatoire Tunisien de l'Economie.

Ben Rouine C., (2018) Inflation et taux d'intérêts : l'échec du FMI. Datanalysis n°18. Observatoire Tunisien de l'Economie.

Ben Rouine C., (2019) La dévaluation du dinar fait exploser la dette publique. Datanalysis n°22. Observatoire Tunisien de l'Economie

Chandoul, J. (2015) Le Partenariat de Deauville, à l'origine des politiques économiques en Tunisie. Observatoire tunisien de l'économie.

Institut Tunisien de Compétitivité et d'Etude Quantitatives – Rapport sur la privatisation et le développement du secteur privé – 2010

Chandoul J., (2017) Tunisie et FMI, Injustices transitionnelles. Policy Breif n°3. Observatoire Tunisien de l'Economie.

Chebli F., (2017) Politique énergétique en Tunisie – Notes et analyses de l'ITCEQ n°55

PBR Rating (2019) Le médicament en Tunisie – De l'approvisionnement à la distribution : immersion au cœur des failles et dysfonctionnements d'un système. Analyse sectorielle